



المشاركة السياسية من منظور حقوق الانسان في تحقيق التنمية المستدامة

❖ أ. زاهية فرج علي المنفي

❖ د. أبتسام ميلاد حديدان

الملخص:

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة المتبادلة بين التنمية وحقوق الإنسان، والتعرف على مفهوم التنمية المستدامة وتطورها ضمن منظومة حقوق الإنسان، والتطرق إلى أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في جمع البيانات بالاعتماد على الدراسات والمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة، خلصت النتائج إلى: إن العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان حيوية وضرورية كعلاقة الروح بالجسد فلا يمكن الفصل بينهما، أن التنمية القائمة على حقوق الإنسان تعد إطار فكري أو معياري لعملية تنمية مستدامة مؤسسة على تفعيل المعايير الدولية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأنه يمكن ادماج حقوق الانسان في لتحقيق التنمية المستدامة من خلال: تبني المعايير القانونية الدولية وجعل الحكومات مسئولة بصفة مباشرة عن تفعيل تلك الحقوق، وتقديم العون للحكومات لتفعيل تلك الحقوق ، وتبني مؤشرات حقوقية وتنموية وإجراءات رصد منتظمة لضمان تحقيق الوفاء بتلك الالتزامات القانونية.

الكلمات الافتتاحية: المشاركة السياسية، حقوق الانسان، التنمية المستدامة.

Abstract:

The study aimed to study the interrelationship between development and human rights, to identify the concept of sustainable development and its development within the human rights system, and to address the importance of political participation in achieving political development. The study relied on the descriptive approach in collecting data based on studies and references related to the subject of the study. The

❖ جامعة طرابلس.

❖ جامعة الزنتان.



results concluded that: The relationship between development and human rights is as vital and necessary as the relationship between the soul and the body, and it is not possible to separate them. The development based on human rights is an intellectual or normative framework for the development process. Sustainable development based on activating international standards concerned with the promotion and protection of human rights, and that human rights can be integrated into achieving sustainable development through: adopting international legal standards and making governments directly responsible for activating those rights, providing assistance to governments to activate those rights, and adopting human rights and development indicators and measures Regular monitoring to ensure that legal obligations are met.

Introductory words: political participation, human rights, sustainable development

المقدمة:

وفقاً لذلك فقد تناولت هذه الدراسة: مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتعليق عليها، ومحور العلاقة المتبادلة بين التنمية وحقوق الإنسان، ومحور أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية، كذلك محور مفهوم التنمية المستدامة وتطورها ضمن منظومة حقوق الإنسان، وتم التوصل الي نتائج وتوصيات.

مشكلة الدراسة:

يمثل الحق في المشاركة في الحياة السياسية على قدم المساواة بين الجميع خاصية أساسية في مفهوم الديمقراطية الشمولية وحقوق الانسان، وتمثل المشاركة الفعلية لجميع الأفراد والجماعات في الشؤون السياسية أساس لإعمال حقوق الإنسان ومكوناً رئيسياً في الاستراتيجيات القائمة على الحقوق والرامية إلى القضاء على التمييز وأوجه عدم المساواة. ولذلك لا بد من خلق درجة عالية من الوعي السياسي بالقضاء على الأمية والتخلف بين أفراد المجتمع ورفع سقف حرية وسائل الإعلام، وتفعيل التنظيمات والمنتديات والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وبناء المؤسسات السياسية

للقوى المشاركة في العملية السياسية من روابط ونقابات، الامر الذي يتطلب تمكين افراد المجتمع وتوجهاتهم بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، فيما يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، على النحو الذي يحسن مستوي معيشتهم. وعلية يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي العلاقة بين التنمية وحقوق الانسان في إطار المشاركة السياسية؟

2. ما كيفية تأسيس تنمية مستدامة على نهج حقوق الانسان من خلال المشاركة السياسية؟

3. ما كيفية ادماج حقوق الانسان في لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة السياسية؟
أهمية الدراسة:

1. التأكيد على أن التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان أو إدماج حقوق الإنسان في التنمية مفهوم حديث نسبياً، لم يتحقق له بعد الاستقرار أو الاستيعاب التام من جانب الجهات التنموية، وإن إدراك ذلك سيؤدي إلى توعية الأفراد بأهمية المشاركة السياسية لتحقيق هذا المطلب.

2. الإشارة إلى أن حق المشاركة السياسية يفترض وجود نظام دستوري ديمقراطي تعددي يكفل للجميع حق الاقتراع والترشح في الانتخابات الحرة المباشرة، ويؤكد مشاركة الفئات الفقيرة والمستضعفة في صنع وتنفيذ القرار بالنسبة لجميع الحقوق.

أهداف الدراسة:

1. دراسة العلاقة المتبادلة بين التنمية وحقوق الإنسان.

2. التعرف أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية.

3. مفهوم التنمية المستدامة وتطورها ضمن منظومة حقوق الإنسان.

المفاهيم الإجرائية:

-المشاركة السياسية: العملية التي يلعب المواطن من خرها دور في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة في أن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع.

-حقوق الانسان: جملة من المبادئ الأخلاقية والمعايير الاجتماعية التي تضع السلوك البشري في دائرة الوصف النموذجي، وتمثل مبدأ يمنع انتهاكه والمساس به.

-التنمية المستدامة: قيام نظام متكامل متعدد الأوجه محوره أعضاء البشرية والمساهمة الإنسانية، وتحسين مستوى الإنسان والتوزيع العادل للثروة ورفع مستوى قدرات الإنسان، وتوسيع خياراته.

المنهجية المتبعة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، لاستخلاص النتائج والخروج بمجموعة من التوصيات.

الدراسات السابقة:

دراسة القمودي وعصمان (2022): بعنوان دور حقوق الانسان في الاستقرار السياسي والمجتمعي في ليبيا، والتي هدفت إلى كشف العلاقة بين مبدأ حقوق الانسان والاستقرار السياسي والمواطنة، وتوضيح الطريقة لترسيخ هذا المبدأ عن طريق التوعية بالحقوق والواجبات وادخالها في ثقافة الفرد وتحولها إلى جزء يومي في حياته. وخلصت النتائج إلى: أن الاستقرار السياسي والاجتماعي لا يمكن تحقيقه فقط بالقوة العسكرية والأمنية مع ضرورة، وإن ليبيا تفتقر لحالة الاستقرار السياسي والمجتمعي منذ القرن العشرين، رغم أنها ظاهرياً كانت تبدو مستقرة بسبب السيطرة الأمنية المفرطة والقوانين والتشريعات الصارمة، وهي تفتقر للاستقرار السياسي والمجتمعي أيضاً بسبب تدني مبدأ المواطنة وحقوق الانسان لشريحة كبيرة من المجتمع (القمودي وعصمان:2022، 10-36).

دراسة عزالدين (2020): بعنوان أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، والتي هدفت الدراسة إلى تحديد المؤسسات السياسية في الدولة الليبية، وتوضيح مفهوم وأهمية التنمية المستدامة، وتحديد تأثير ضعف المؤسسات على التنمية المستدامة في ليبيا، وقد خلصت النتائج إلى: تعد الانقسامات والصراعات والحروب هي المسبب

في ضعف المؤسسات السياسية في الدولة الليبية، ويعتبر ضعف المؤسسات السياسية في الدولة الليبية من أهم أسباب الإخفاق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعد المؤسسات القوية في الدولة المستقرة تلك التي تعتمد على كفاءات وقدرات وطنية تمتلك الإدارة وسبل النجاح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (عزالدين: 2020، 584-598).

دراسة ملاح (2019): بعنوان المشاركة السياسية كألية تحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي- المعوقات والحلول، والتي هدفت إلى الإحاطة بمفاهيم المشاركة السياسية والتنمية السياسية والديمقراطية، ومعرفة مدى الترابط بين المشاركة السياسية وبناء الأنظمة الديمقراطية. وكشفت النتائج: تعتبر المشاركة السياسية من المفاهيم والقضايا التي أصبحت محل لتفاوت الآراء، تركز الخلاف حول مفهوم المشاركة السياسية وخصائصه وأهم الأنشطة السياسية التي تنطوي عليه، أن المشاركة السياسية ترتبط بعناصر الاطار السياسي التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن ومدى توفر الحرية للتنظيمات الحزبية، وكذلك في قدرة استيعاب الصفوة الحاكمة على أن السلطة ليست حكراً عليها بل لابد من اشراك الجميع قصد النهوض بعملية التنمية السياسية، أن المشاركة تساهم في بناء نظام ديمقراطي لديه القدرة علي إدارة الصراع وتحقيق التوازن بين شرائح المجتمع المختلفة وتقوم علي المزيد من الاستيعابية(ملاح: 2019، 634-658).

دراسة الشحي (2017): بعنوان حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، والتي هدفت إلى تسليط الضوء على ماهية التنمية المستدامة في إطار منظومة قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، والوقوف على الأسباب التي تمنع قيام نظام قانوني كامل، والتعرف على صور مشاركة الدول والمنظمات الدولية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وتحديد طرق تفعيل الحق في التنمية المستدامة. وخلصت النتائج إلى: إن الإنسان هو موضوع التنمية ولهذا كرس المجتمع الدولي جهوده في سبيل تفعيل هذا الحق، فانعقدت المؤتمرات الدولية وأبرمت الاتفاقيات الدولية من أجل تحقيقه واستدامته، بما يضمن للأجيال الحالية والمستقبلية الاستفادة منه. وجود علاقة بين التنمية المستدامة بالفقر والقضاء عليه



كحق من حقوق الإنسان، لا سيما وهم يشكلون السواد الأعظم من الشعوب، هي مشكلة ذات أهمية تستوجب تحقيق العدالة الاجتماعية وبعثه ركيزة أساسية من ركائز التنمية، والذي لن يتحقق إلا بالاهتمام بمجالاته المختلفة تباع الأساليب من خلال توفير الإسكان والرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم والصحة، واتباع الأساليب المنهجية المؤدية لتقدم المجتمع في ظل وجود نظام ديمقراطي يحصل فيه المواطن على حقوقه وحرياته الأساسية (الشحي: 2017).

التعقيب:

تناولت الدراسات السابقة طرق ترسيخ مبدأ حقوق عن طريق التوعية بالحقوق والواجبات وادخالها في ثقافة الفرد وتحويلها إلى جزء يومي في حياته، في حيث تركز الدراسة الحالية علي على حق المشاركة السياسية دون باقي الحقوق.

تطرقت الدراسات السابقة إلى تحديد تأثير ضعف المؤسسات على التنمية المستدامة في ليبيا، وأشارت إلي إن ضعف المؤسسات السياسية في الدولة الليبية من أهم أسباب الإخفاق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تتفق الدراسة الحالية معها بأن المؤسسات القوية في الدولة المستقرة تتطلب كفاءات وقدرات وطنية تمتلك الإدارة وسبل النجاح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تناولت الدراسات السابقة المشاركة السياسية كآلية تحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية، والدراسة الحالية تتفق معها في إن أن المشاركة السياسية ترتبط بعناصر الإطار السياسي التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن ومدى توفر الحرية للتنظيمات الحزبية، وكذلك في قدرة استيعاب الصفوة الحاكمة على أن السلطة ليست حكراً عليها بل لابد من اشراك الجميع قصد النهوض بعملية التنمية السياسية.

كما تطرقت الدراسات السابقة إلى حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، بقصد تسليط الضوء على ماهية التنمية المستدامة في إطار منظومة قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهذا يتفق مع أهداف الدراسة الحالية.



العلاقة المتبادلة بين التنمية وحقوق الإنسان في المواثيق الدولية:

تقرير التنمية البشرية لعام 2000 يؤكد وجود رؤية مشتركة تجمع بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، المتمثلة في تأمين الحرية والرفاه والكرامة لجميع الناس في كل مكان، لأن التنمية المستدامة من منظورها الأصلي تعني حق البشر الأصيل في العيش الكريم ماديا ومعنويا وجسديا ونفسيا وروحيا، وبالمقابل يؤدي ذلك إلى تحقيق نتيجتين رئيسيتين:

الأولى: رفض جميع أشكال التمييز ضد أي جماعات بشرية بغض النظر عن الجنس والنوع والأصل الاجتماعي والمعتقد، وعكس ذلك يشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان.

الثانية: حق الإنسان في العيش الكريم لان الهدف الأسى لكافة الجهود التنموية هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية، التي لا تقتصر على التمتع بالحياة بل مراعاة أيضاً الجوانب النفسية والمعنوية في الحياة الكريمة، مثل التمتع بالحرية واكتساب المعرفة والكرامة الإنسانية وتحقيق الذات النابع من المشاركة الفعالة في شؤون المجتمع، وتعزيز احترام مبادئ الحكم الديمقراطي أو ما يطلق عليه بالحكم الصالح أو الرشيد (عباس:2013، 54).

على الرغم من أهمية هذه القنوات حول ضرورة ربط التنمية بحقوق الإنسان، فقد أرست القواعد الدولية نظاماً لمتابعة أثر التنمية على حقوق الإنسان وبالعكس، من خلال مطالبة الدول بتقديم تقارير عن ذلك إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك طالبت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو بأن تقدم تقارير حول أثر برامجها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقع في نطاق اختصاصاتها. إضافة إلى العمل على إبراز الأهمية الخاصة لتطوير وتفعيل دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساته الرسمية والأهلية في مجال العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان، وتحقيق ذلك بعقد عدة مؤتمرات عالمية في تسعينيات القرن الماضي، وكان أهم هذه المؤتمرات: المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام 1993، مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994، مؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995 (علي:1983، 87).

ولكي تبقى العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان فعالة ومتكاملة ويكتسب دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة لها أهمية بالغة، عندما تؤخذ على مستوى أبعادها المختلفة السياسية وبشكل خاص السياسية والمدنية، وأي نقص فيها يعتبر خلافا كبيرا للعلاقة بشكل عام. ويتجلى ذلك في التأكيد على عدد من المبادئ والأسس التي اعتبرت الأمم المتحدة أساسا لتمتع الإنسان بعائدات عمليات التنمية، حيث اعتبرت أن المشاركة والتعددية هما أساس التنمية الاقتصادية، ودعت إلى ضرورة تعزيز سياسات وبرامج المنظمات غير الحكومية منظمات المجتمع المدني كجزء من المشاركة الشعبية وإبراز حريات الرأي والتجمع وتكوين الجمعيات التي تناقش قضايا التنمية. والملاحظ في دراسات وتقارير الأمم المتحدة أن أكثر القضايا أهمية في عملية التنمية للبلدان النامية ولها تأثير على حقوق الإنسان، والتي هناك ضرورة معالجتها حتى لا تتحول خطرا عليها هي: تخفيف حدة الفقر، القضاء على مشكلة البطالة، تعزيز التكامل الاجتماعي، علاوة عن ذلك لاحظت الدراسات أيضا وجود عقبات عديدة تحول دون إدماج حقوق الإنسان في عملية التنمية وهي:

1. عقدة أزمة الديون الخارجية المستمرة وما يترتب عليها من أعباء ثقيلة يدفع ثمنها الفرد في البلدان النامية.
2. سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والأعباء التي تقع على عاتق البلدان النامية لإنجاز هذه البرامج والسياسات، التي غالبا ما يكون لها آثار اجتماعية سلبية تنعكس على نوعية الحياة التي يعيشها الفرد.
3. تدرع الحكومات بأسباب داخلية وخارجية لتبرر تجاهل الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية للأفراد (الريبيعي: 2011، 50-75).

مفهوم التنمية المستدامة وتطورها ضمن منظومة حقوق الإنسان:

تطور مفهوم التنمية المستدامة تطورا كبيرا في أواخر القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، حيث انعقدت القمم العالمية والمؤتمرات الدولية لمعالجة قضايا لم تكن من اهتمامات القانون الدولي العام التقليدي، وأولت الجماعة الدولية اهتماما بالتنمية المستدامة باعتبارها

تنمية للمجتمع في صورة معينة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية لتنظيم المجتمع من خلال تضافر الجهود القومية والمحلية، بهدف رفع مستوى حياة الأفراد اجتماعيا واقتصاديا، على نحو يؤدي إلى توازن المجتمع وتماسكه واستغلال موارده بشكل صحي وسليم (حلباوي: 1989، 144).

ويستند مفهوم التنمية إلى محورين: بناء القدرات البشرية للتوصل إلى مستوى رفاه انساني راق من خلال التمتع بمزايا الحياة الصحية والمعرفية والتعليمية والتمتع بالحرية وغيره من مطالب الحياة. وتوظيف قدرات البشر في النشاطات الإنسانية راقية الاقتصادية والسياسية والمعرفية. ولم يعد مفهوم التنمية خاص بالجانب الاقتصادي بل امتد إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية وأنشطتها المختلفة، فهي عملية مترابطة من النشاطات المستدامة وفق منهج تكاملي يعتمد على العدالة والمشاركة من خلال التخطيط الطويل الأمد لا للمواد الاقتصادية فقط، بل ولجوانب الحياة ومرافقها الأخرى أيضاً (مدني: 2022، ب ن).

وإن دراسة التنمية بشقيها البشري والإنساني وأثر حقوق الانسان فيها يفرض الاخذ بعين الاعتبار عدداً من العوامل والمؤشرات التي تتيح إمكانية تحديد الخطوط العامة للتنمية والتخطيط في الدولة التي تأخذ بها أسلوباً ووسيلة للنهوض باقتصادها، فخطط التنمية ليست قوالب معدة وجاهزة سلفاً يمكن نقلها من بلد إلى بلد وتطبيقها بالشروط نفسها التي طبقت فيها لأن من أولي الشروط التي تقضيها خطط التنمية هي الواقعية، أي أن أهداف التنمية يجب أن تتفق مع الحاجات الأساسية للمواطنين وتلبيتها، والإمكانات المادية والبشرية والمالية المتاحة، والاتجاهات الأيديولوجية السائدة (حلباوي: 1989، 145).

إن مفهوم التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان أو إدماج حقوق الإنسان في التنمية مفهوم حديث نسبياً لم يتحقق له بعد الاستقرار أو الاستيعاب التام من جانب الجهات التنموية كافة، سواء الدول أو المجتمع المدني أو المؤسسات الممولة أو منظمات الأمم المتحدة، علماً بأن المفهوم في حد ذاته لا يخلو من صعاب وتعقيد. وإن إحراز تقدم دائم نحو أعمال الحق



في التنمية يتطلب سياسات إنمائية فعالة على الصعيد الوطني كما يتطلب علاقات اقتصادية منصفة وبيئة اقتصادية مواتية على الصعيد الدولي. هذه الفجوة بين قبول التنمية ملمحاً أساسياً لحقوق الإنسان والواقع المعاش، أدت إلى التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة بشكل مطرد وحرمان الملايين من مداخل التنمية الأساسية المتمثلة في التعليم، والصحة، والسكن، والبيئة، ووجود أكثر من بليون شخص في العالم ضمن فئة الفقر المدقع. كما أن حكومات الدول النامية لم تبذل الجهد اللازم لتمتع جميع المواطنين بالتنمية وحقوق الإنسان.

فحقوق الإنسان والتنمية المتواصلة يدعمان بعضهما بعضاً فالتنمية لن تستمر إذا ما كانت التشريعات والقوانين لا تساوي بين الأفراد في المجتمع الواحد، أو حيث لا تتوفر حرية الرأي والتعبير أو حيث يعيش عدد كبير من السكان في فقر مدقع، ومن ناحية أخرى تدعم حقوق الإنسان وتقوى إذا ما نجحت جهود التنمية في خفض الفقر وتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد، وزيادة وعي الأفراد بحقوقهم ومطالبهم بها (مدني: 2022، ب ن).

وفيما يتعلق بوسائل التنمية الاجتماعية فهناك الوسائل المتصلة بالجوانب البشرية كالوعي بالحاجات القائمة أو المستخدمة، والاختناج بالقيم والمفاهيم الجديدة المتمثلة برفع مستوى الحياة المادية المتصلة منها بالموارد الطبيعية واستغلالها، والذي يتضمن تحديد الموارد الطبيعية، واعداد المهارات الفنية اللازمة لاستغلالها اقتصاديا واجتماعيا، وتوفير الإمكانيات المالية لها والكفايات الإدارية التي تديرها وتقوم بالإنتاج والتسويق وهي أمور لا تتحقق إلا بالتضافر بين البيئة البشرية والبيئة الطبيعية، مع التأكيد على أن منهج تنمية المجتمع إنما يتم تطبيقه بالمقام الأول على المجتمعات النامية والمتخلفة التي لا يتكافأ فيها معدل زيادة الإنتاج ومعدل زيادة السكان، لأن المجتمعات النامية في الحقيقة يتزايد سكانها بأكثر مما يتزايد الإنتاج فيقل دخل الفرد ويهبط مستوى الحياة، في حين أن المجتمعات المتقدمة تتميز إما بتكافؤ المعدلين، أو بزيادة معدل الإنتاج فيرتفع الدخل ومستوى الحياة تبعاً له، والجدير بالذكر أن نهج التنمية الاجتماعية يطبق أيضاً على بعض قطاعات المجتمعات المتقدمة، التي تعاني من

التخلف الحضاري كالأحياء الشعبية الفقيرة في المدن الكبيرة، أو قد تكون في حال تركيز الصناعات والمناشط الاقتصادية في بعض المناطق دون الأخرى ما يعرضها للتخلف النسبي بالقياس إلى المجموعة، مع التنبيه على أن التنمية في المجتمعات المتخلفة تستهدف تغييرا حضاريا شامل للمجتمع كله، بينما يكون هدف تنمية المجتمع في حالت الجيوب المتخلفة في المجتمعات المتقدمة إلى العلاج الجزئي لهذا التخلف (ابراهيم: 2012، 98).

فالتنمية الاجتماعية تشير إلى العلاقة بين البشر والطبيعة والنهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الوصول للخدمات الصحية والتعليمية مع توفير الأمن واحترام حق الإنسان، وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار، مع كفالة احترام النسيج الثري الذي يمثل التنوع الثقافي والاجتماعي، وتمكين أعضاء المجتمع من تقرير مستقبلهم. إن نطاق الحق في التنمية يمتد ليشمل الحق في المشاركة وتنظيم التجمعات، وفي الحق بالطعام والرعاية الصحية والمسكن والأمان الاقتصادي، والتعليم والحق في المعرفة والحصول على المعلومات والعمل وحق الأطفال في الرعاية الصحية والاجتماعية وحمايتهم من العنف والاستغلال، والمساواة، بالإضافة إلى الحق في بيئة خالية من التلوث، ومن هنا كان يجب على الإنسان أن يشارك في التنمية لكونه المستفيد الرئيسي منها، مع ضرورة تهيئة الظروف المواتية لتنمية الدول والافراد (حلباوي: 1989، 144).

أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية:

إن جوهر التنمية السياسية هو مشاركة أفراد المجتمع في الحياة السياسية مما يولد لديهم الشعور بالرضا، حيث أنهم أصبحوا فاعلين أساسيين في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها، وهذا ما يساهم في حل الكثير من الأزمات السياسية التي تواجه النظام السياسي. فالمشاركة السياسية تعتبر شرطا ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات، وفي الوقت نفسه قد يشكل عائق في وجهها وهو ما يسمى بأزمة المشاركة السياسية، حيث تتولد مجموعة من الظروف قد تؤدي إلى عرقلة المشاركة وعدم تحقيق أهداف التنمية السياسية.



ومن أبرز هذه الأوضاع والظروف والتي قد تنبثق في ظلها الازمة: أن يعتقد الصفوة الحاكمة إنها تستطيع أن تحكم بمفردها إما استنادا إلى دعاوي الحق الإلهي أو التاريخي، وأما لشعورها أن القوة السياسية وقف على طبقات معينة. وأن انتظام الجماعات أو الطبقات المتطلعة للمشاركة السياسية في منظمات سياسية أو شبه سياسية، تعتبره الصفوة الحاكمة منظمات غير مشروعة على الرغم من إقرارها حق المواطنين في تشكيل مثل هذه المنظمات. وأن تعتبر الصفوة الحاكمة إن المطالب التي يطرحها أفراد المجتمع والجماعات الساعية للمشاركة في العملية السياسية مطلب غير مشروع لأن الأسلوب الذي طرحت به هذه المطالب غير مقبول كالجوء للعنف والاحتجاجات (جحفة:2014، 76).

كل هذه الأوضاع تعكس تحفظ الصفوة الحاكمة على حق المساواة السياسية وتحكمها في قدرات النظام السياسي ووظائفه بما يخدم مصالحها وهي بهذا كله لا تدفع إلى عملية تطوير النظام السياسي ولا تساعد على تفعيل عملية التنمية السياسية بل تعوقها وتقلل من إمكانية تحقيقها. لذلك تتطلب المشاركة السياسية ضرورة توفر عدة عوامل تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها وتساعد على تحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة، بما فيها التنمية السياسية وهذه الهوامل هي:

1. ارتفاع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع: حيث لا يمكن أن يشارك الفرد في المجال السياسي وهو في حالة استرخاء، فعلى الفرد أن يدلي بصوته في الانتخابات والتوجه إلى مكان الاقتراع، والفرد يجب أن يكون واعياً بكل ما يقوم به ومن ثم يمكن اعتبار المشاركة السياسية مرتبطة بالوعي على أساس أن الأفراد لابد أن يكونوا على وعي بالنشاط الذي يقومون به سواء كانت هذه الأنشطة عقلانية أو لست عقلانية لكنها أنشطة واعية. ويمكن لهذا الوعي أن يكتسب أما عن طريق سعي الافراد لبلوغ القدر المطلوب من المعرفة أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع.

الشعور بالانتماء للوطن والمواطنة: وهو إحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية هو واجب تفرضه العضوية في هذا الوطن، فمفهوم المواطنة يقوم على



القيم والمثل العليا التي تدعو إليها التنمية السياسية وهي المساواة والحرية والعدالة والتي تفترض في مجملها توافر مناخ يكفل المشاركة السياسية.

الايمان بجدوى المشاركة السياسية لأن إحساس المواطنين بأهمية المشاركة وسرعة استجابة القيادة السياسية سيعمق الشعور بالانتماء للوطن، ومن ثم فإن اتاحة الفرصة لجميع المواطنين للمشاركة في صنع القرارات وإدارة شؤون البلاد سواء بشكل مباشر أو عبر طريق ممثلهم، أي المشاركة في الحياة العامة يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل الدولة مما يؤدي في النهاية إي تحقيق أهداف التنمية السياسية (غباش:2002،104).

وتحدد في المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي التعليق العام التفسيري والاجتهادات التي اعتمدها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التزامات الدول الأطراف فيما يتعلق بحق الفرد في أن يشارك في إدارة الشؤون العامة وفي أن يَنتخب ويُنتخب في انتخابات دورية نزيهة، وأن تتاح له فرصة تقلد الوظائف العامة على قدم المساواة بين الجميع، ولا يجيز القانون الدولي لحقوق الإنسان فرض شروط أو قيود على المشاركة السياسية والعامة المباشرة أو غير المباشرة إلا إذا كانت هذه الشروط أو القيود موضوعية ومعقولة وغير تمييزية (صالح: 2005، 78).

النتائج:

1. إن العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان حيوية وضرورية كعلاقة الروح بالجسد فلا يمكن الفصل بينهما، فقرير التنمية البشرية لعام 2000 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يشير أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، ولا يمكن أن تخضع للانتقاء لأن هذه الحقوق مترابطة و يعتمد بعضها على البعض الآخر، حيث الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية والمأوى والعمل لا يقل أهمية لحرية الإنسان عن حصوله على حقوقه السياسية والمدنية، لذا فإن أي حديث عن التنمية بدون أرضية حقوقية تضمن فيها حقوق الإنسان ستبقى قاصرة ولن تبلغ غايتها.

2. أن التنمية القائمة على حقوق الإنسان تعد إطار فكري أو معياري لعملية تنمية مستدامة مؤسسة على تفعيل المعايير الدولية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بمعنى تأسيس التنمية المستدامة على الحق بدلاً عن الحاجة والفرق بينهما واضح وشاسع، فالحق هو ما يستحق الشخص بمجرد كونه إنساناً ويمكن فرضه بموجب القانون لكفالة حقه في العيش بكرامة، ويتم تنفيذ هذا الحق في مواجهة السلطة الحاكمة ويفرض عليها التزاماً بذلك. وهذا الحق يقتضي تحديد أهداف التنمية من منطلق حقوق معينة كاستحقاقات قابلة للتنفيذ مرتبطة بالمعايير القانونية الواردة في الإعلان العالمي ومواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والوطنية.

3. يمكن ادماج حقوق الإنسان في لتحقيق التنمية المستدامة من خلال:

أ. تبني المعايير القانونية الدولية بالتصديق على المواثيق المعنية بحقوق الإنسان وإدماجها في برامج وأطر التنمية.

ب. جعل الحكومات مسؤولة بصفة مباشرة عن تفعيل تلك الحقوق بالنسبة للمجموعات والفئات المختلفة من مواطنيها بصفة حقوق وليس احتياجات ترى الحكومة جواز توفيرها.

ج. تقديم العون للحكومات لتفعيل تلك الحقوق وتحديد الإجراءات القانونية التي يجوز للمجتمع الدولي أو المواطنين اتخاذها في حالة إخفاق الحكومات في الوفاء بالتزاماتها.

د. تبني مؤشرات حقوقية وتنموية وإجراءات رصد منتظمة لضمان تحقيق الوفاء بتلك الالتزامات القانونية.

التوصيات:

1. تبقى أطروحة الترابط والمقاربة بين الجانبين الحقوقي والتنموي الحل الأمثل للخروج من المأزق الذي تعاني منه الكثير من البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية. وإذا كانت هذه البلدان بحاجة إلى هذه المداخل النظرية الجديدة، فإنه يلزمها أيضاً بالسعي نحو إجراء تعديلات جوهرية في القوانين المعمول بها في بلدانها وتطويرها بما يواكب المعايير المعتمدة العادلة والمنصفة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان، لأن التنمية لن تحقق أهدافها فيما لو بقيت



القوانين على وضعها السائد وبعيدة عن تحقيق المساواة بين الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

2. على الحكومات الابتعاد عن الذرائع والتبريرات التي لا تسمح للشعوب المطالبة بالاصطلاحات بكافة جوانبها، التي طالما اتخذتها كوسائل ضغط لعقود طويلة والتي لم تؤدي سوى إلى تشتيت الجهود والطاقات والحرمان من الحقوق والحريات الأساسية وحصول الاضطرابات السياسية والانقسام الاجتماعي، وتنامي مشكلات الفقر والبطالة في مجتمعاتها.



المراجع:

1. إبراهيم، عماد خليل (2012)، القانون الدولي لحقوق الانسان في ظل العولمة، منشورات زين الحقوقية، لبنان.
2. الربيعي، فرح خلف (2011)، تطور العلاقة بين البعدين المادي والبشري في الفكر التنموي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الرابع والاربعون، 50-75.
3. الشحي، هشام بن عيسى (2017)، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، رسالة ماجستير منشورة عبر شبكة الانترنت، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام.
4. القمودي، عبد الواحد وعصمان، طارق الأمين (2022)، دور حقوق الانسان في الاستقرار السياسي والمجتمعي في ليبيا، مجلة الأستاذ، 10-36.
5. جحفة، رشيدة (2014)، المشاركة السياسية ودورها في تحقيق التنمية السياسية، المجلة الافريقية للعلوم السياسي، الجزائر.
6. حبلاوي، يوسف (1989)، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
7. صالح، سامية خضر (2005)، المشاركة السياسية والديمقراطية- اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم حولنا، العلي للنشر والتوزيع، القاهرة.
8. صابر، محي الدين (1987)، من قضايا التنمية في المجتمع العربي، المكتبة العصرية، بيروت.
9. عباس، خالد صالح (2013)، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني.
10. عزالدين، محمد علي (2020)، أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة- مصراته، 584-598.
11. علي، مصطفى حسن (1983)، نفذ مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار الطليعة للطباعة، بيروت.



12. غباش، عائشة (2002)، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، دار الامة، تونس.
13. مدني، أمين مكي (2022)، التنمية القائمة على نهج حقوق الانسان، بحث منشور على شبكة الانترنت.
14. ملاح، السعيد (2019)، المشاركة السياسية كألية تحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي- المعوقات والحلول، بحث منشور على شبكة الانترنت، 658-634.